الفصل الرابع
مستقبل الصراع فى دارفور
المبحث الأول
الجدل حول القوة الدولية فى دارفور

إذا كان السودان قد أعلن عن مخاوفه الدولية في دارفور، فإن هناك عوامل جديدة تضعف موقف الحكومة السودانية، كما أن هناك إصراراً من جانب عدد من الجهات الدولية مثل الولايات المتحدة والأمم المتحدة وبعض الوكالات الإنسانية الدولية على أن إنقاذ أهالي دارفور من المذابح وتحقيق السلام والاستقرار لن تأتي إلا باستقدام قوات دولية تحل محل القوات الإفريقية. وقد ظل الجدل محتدما حتى كتابة هذه السطور، وان كانت القمة الإفريقية في نامبيا في يونيو ٢٠٠٦ قد قدمت حلا مؤقتا إلى أن يحسم هذا الجدل، وهو أن تظل القوات الإفريقية في دارفور حتى سبتمبر ٢٠٠٦. معنى ذلك أن الجدل الذي لم يحسم يزداد حدة وسخونة خاصة وأن الطرف الدولي المصر على نشر القوات الدولية يحاول أن يضعف موقف الحكومة السودانية الرافض لنشر القوات. ظهر ذلك بإعلان الجبهة الشعبية لتحرير السودان الشريك الأساسي مع الحكومة في مفاوضات أبوجا، وكذلك في سلام الجنوب ويمثلها نائب أول لرئيس الجمهورية في الخرطوم. ثم أعلن مناوي زعيم الفصيل الوحيد من المتمردين الذي وقع مع الحكومة أتفاق السلام في أبوجا أنه يؤيد نشر القوات الدولية في دارفور. ومعنى ذلك أن شركاء الحكومة السودانية في مفاوضات أبوجا وفي اتفاق أبوجا قد اتخذوا موقف الطرف المصر على نشر القوات الدولية، وهذا يؤثر بلا شك في موقف الحكومة الذي لا يسانده أحد، حتى بعض الخصوم السياسيين مثل السيد الصادق المهدي. وحتى لو افترضنا أن انشقاق الحركة الشعبية وحركة مناوى أمر وارد أيضا، من اتفاق السلام حيث هددت الحركة بالانسحاب من الاتفاق ما لم يتم نشر القوات الدولية. فإذا كانت مخاوف الحكومة السودانية من نشر

القوات الدولية مفهومة وربما حقيقية،فإن الطرف المصر على نشر القوات الدولية يتمسك هو الآخر بأن الهدف في النهاية هو حماية سكان دارفور، وأن رفض الحكومة للقوات الدولية هو ذريعة للإفلات من استحقاق السلام، وربما موقف يهدف إلى استمرار المأساة. ويقول أنصار نشر القوات أن الجدل حول القوات يجمد الموقف عند نقطة يصعب فيها على المزارعين العودة إلى أراضيهم بما يؤدي إلى استمرار اعتماد ثلاثة ملايين نسمة على المعونات الغذائية الدولية، كما أن يأس الملايين من حماية افريقية جادة أو حماية دولية وشيكة سوف يدفعهم إلى صفوف المتمردين. ويضيف هؤلاء أن تصاعد القتال في دارفور يعوق وصول الإعانات والإعلام مما يسمح للحكومة السودانية تبرير استئناف الهجمات الجوية على دارفور، خاصة على مخيمات اللاجئين بحجة أنها وكر للتمرد، وهو ما حدث من قبل من جانب جيوش رواندابوروندي بوسط إفريقيا ضد مخيمات اللاجئين في زائير. ويبرر هؤلاء عدم قبول المتمردين لاتفاق السلام في أبوجا بأنهم فقدوا الثقة في وعود الحكومة بنزع سلاح قبائل الجنجويد طوال العامين الماضيين وتجاهل هؤلاء تعهد الحكومة السودانية بذلك في اتفاق السلام وفق جدول زمني رغم عدم تعليق الحكومة تنفيذ هذا الالتزام على قبول المتمردين لاتفاق السلام.

وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة خلال القمة الأفريقية في جامبيا أن الإرادة السياسية من المجتمع الدولي لحماية دارفور ليست متوفرة.

بضيف أنصار القوة الدولية اعتبارا أخر وهو أن عدم نشر قوة دولية في دارفور قد يشعر مسلمي دارفور بأنه تم التغاضي عنهم مثلما تم التغاضي عن مسلمي البوسنة قبل عقد مضى.

أما الاعتبار الآخر الذي قدمه أنصار القوة الدولية في دارفور فهو تحمس بعض الدول مثل الدنمارك وبريطانيا رغم التزاماتها في العراق وأفغانستان لتشكيل قوة دولية قوامها سبعة عشر ألفا، وان أهمية هذه القوة سيتم اختبارها من خلال مدى قدرتها على توصيل المعونات للمحتاجين ووقف أعمال العنف والاغتصاب والتطهير العرقي وإعادة الأهالي إلى قراهم.

ويرى أنصار نشر هذه القوة انه لكي تحقق هذه القوة ذلك يجب أن تتمتع بسلطة كافية و أن تقوم عملياتها على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويرونه أن هذه القوة ستكون قادرة على نزع سلاح الجنجويد أو مواجهتهم وان من مصلحة الحكومة السودانية وغيرها أن تتعاون في هذا الشأن ويرون أن الحكومة السودانية لا تستطيع أن تجمع بين الأمرين معا وهما: رفض القوة الدولية واعتبارها غزواً استعماريا لدارفور، والأمر الثاني أن تعجز عن وقف العنف في دارفور.

يشير هؤلاء أيضا إلى ما ورد في بيان زعماء العالم في قمة الألفية في سبتمبر ٢٠٠٥ إلى أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية في حماية السكان من الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

وأشار الزعماء إلى أنهم مستعدون لاتخاذ عمل جماعي في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة إذا تبين عدم كفاية الوسائل السلمية وان السلطات الوطنية في الدول عاجزة بشكل واضح عن حماية سكانها وهذا ما ينطبق على دارفور، ولذلك يحث هؤلاء أنصار التدخل الدولي مجلس الأمن على أن يصر على نشر قوة الحماية سواء بموافقة الحكومة السودانية أو بغير موافقتها.

ويذكر أن الحكومة السودانية قد أعلنت عن أسباب اعتراضها على نشر القوة الدولية في دارفور. وأهم هذه الأسباب هي أن نشر القوة ضد رغبة الحكومة السودانية يخفي نوايا سيئة ويؤدي إلى احتلال الإقليم، كما يؤدي إلى اصطدام بين هذه القوة وبين قوات الحكومة السودانية ، فضلاً عما يلابس هذه الدعوة لنشر القوة الدولية من اعتبارات وملاحظات. ونحن نضيف إلى مخاوف الحكومة السودانية أن القوات الدولية من الناحية التاريخية كان يتم نشرها على أساس أنها قوات لحفظ السلام بين الأطراف المتنازعة، وكان ذلك يتم بموافقة هذه الأطراف.ولا شك أن

نشر هذه القوة ضد إرادة الحكومة السودانية يجعلها قوة للتدخل ضد الحكومة السودانية وهو أمر لا يمكن القبول به.

وأخيراً فإن قوات الحماية الدولية التي تم نشرها فيما يسمى المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك لم تقدم أي حماية للمسلمين في مواجهة مذابح الصرب ضدهم بل أن هذه القوات كانت هدفاً للهجمات الصربية.

فإذا كان التاريخ والاعتبارات السياسية وظروف المنطقة تثير المخاوف من القوة الدولية فلماذا تصر عليها بعض الأطراف الدولية؟ ولا يجب أن يفهم من ذلك أن السودان يقف في جانب والمجتمع الدولي في جانب آخر، رغم أن مصطلح المجتمع الدولي في هذه المرحلة يلتبس مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة على ما بينها في معظم القضايا من ارتباط وتحالف ولكن السودان يدافع عن استقلاله وسلامة أراضيه ضد التجزئة والتقسيم.

المبحث الثانى

بين دارفور وكوسوفو

حذرنا فى مقالات سابقة فى "الاقتصادية" فى وقت مبكر من أن حالة دارفور يمكن أن تتطور إلى حالة كوسوفو، فيتم إقتطاعها من الوطن الأم، ولكن تتطورات الأوضاع فى تظهر السودان أن المخطط يستهدف السودان بأكمله وليس السودان وحده. ومن المعلوم أن الولايات المتحدة تلح على استقلال كوسوفو عن يوغوسلافيا. فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية وهى تستعد لرحلتها إلى المنطقة يوم ٢٠٠٦/١٠/١ أن الاعتبارات الإنسانية ليست هى السبب فى الاهتمام الأمريكى فى دارفور وإنما يهم واشنطن إعادة هيكلة السودان. سبق أن ذكرنا أيضاً أن إلحاح واشنطن على نشر قوة قوامها ٢٤ ألفاً وتكلف سنوياً أكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات أمر لا يتناسب مع طبيعة المشكلة وأن وراء الأكمة ماوراءها. فى نفس الوقت صرح مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بأن إنقاذ دارفور يمكن أن يتم إذا عملت الأمم المتحدة على دعم القوات الإفريقية فيها. وقد وافق السودان فوراً على هذا الحل بينما تجاهل الرئيس بوش تماماً هذه التصريحات وأكد يوم ٢٠٠٦/١٠/٢ على ما ورد فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن معيار جدية المنظمة الدولية هو قدرتها على نشر القوات الدولية فى السودان. فى ٢٠٠٦/١٠/٣ وقع حدثان فى نفس اللحظة، الأول زيارة أمين عام الجامعة العربية إلى الخرطوم لإقناع حكومتها بنشر القوة الدولية، برغم الموقف العربى المساند للحكومة السودانية. اجتمعت كوندا ليزا رايس فى القاهرة بوزراء خارجية مصر والأردن وأعضاء مجلس التعاون الخليجى، لتحثهم على الضغط على السودان لقبول نشر القوة الدولية، وأن على السودان أن يختار بين المواجهة العسكرية أو القوات الدولية في دارفور. تحرز الدراسات الإستراتيجية الأمريكية حول المنطقة العربية الكثير من التوفيق في تحقيق النماذج التي تتصورها، فهي التي تصورت تجزئة المنطقة العربية ثم تفتيتها، وهي التي نشرت الخرائط ببعض ما

تصورته حلولاً للكتل العربية الكبيرة. وقد تراوحت الحلول الأمريكية بين تطويع النظام العربي، أو تغيير النظام، أو الجمع بينهما في المدى البعيد ، مع فارق واحد هو أن تغيير النظام كان يتم بطرق سرية استخباراتية، ولكنه الآن أصبح يتم عن طريق العمل العسكري المباشر كما حدث في العراق، وكما تم تجربته في لبنان في يوليو وأغسطس ٢٠٠٦ .

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تحاول مع السودان تطويع النظام وتغييره في نفس الوقت، واختارت أن يكون ذلك من بوابة سلام الجنوب أولا ثم دارفور. وقد اعترفت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس صراحة يوم ٢٠٠٦/٩/٣٠ بأن القضية بالنسبة للولايات المتحدة ليست قضية إنسانية وإنما هي أعمق من ذلك لأنها تشمل إعادة هيكلة السلطة في السودان .

إذا وضعنا هذا الاعتراف الصريح مع المحاولات الأمريكية المستميتة لنشر القوة الدولية بأي ثمن، إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ وما حدده من أهداف للقوة الدولية وعلى رأسها ضمان احترام حقوق الإنسان في السودان وليس في دارفور، بالإضافة إلى تزامن هذا التصريح وسط هذه الجهود الأمريكية المستميتة مع مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن يضع الرئيس البشير على قمة مجموعة تقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية وتفرض عليها عقوبات شخصية صارمة، لاتضح لنا أن المخاوف التي دفعت الحكومة السودانية إلى رفض نشر هذه القوة لم تكن أوهامًا، وإنما هي تقاوم مخططًا حقيقيًا لتمزيق السودان آملة أن يتم تمزيقه بطريقة هادئة بخلاف قهره كما حدث في العراق، وهي على كل حال لا تستبعد ذلك، إذ يبدو أن تلك هي الصورة الجديدة للاستعمار الدولي.

ورغم ذلك، هناك أصوات بريئة تطالب الخرطوم بعدم منح واشنطن ذريعة لغزو السودان ، كما انه اتضح ما كان يبدو خافيًا وهو تآمر الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تساند تمرد دارفور، وتشارك الرئيس البشير القصر الجمهوري، وقد اتخذ التآمر صورًا عديدة أهمها

في سياق موضوعنا هو إظهار موقف الحكومة في مواجهة القوات الدولية على أنه موقف غير موحد.

ولعل السؤال العاجل الآن: أمام إصرار واشنطن على التدخل العسكري في السودان عبر دارفور وإرهابها الرئيس البشير كي يتم التدخل سلميًا وبدعوة شرعية من حكومة الخرطوم ، وأمام إصرار البشير على رفض التدخل الأمريكي والاحتلال الدولي لبلاده باسم إنقاذ أرواح ضحايا دارفور يقف " المجتمع الدولي " مسانداً " للشرعية الدولية " الجديدة، وهي قرارات مجلس الأمن التي ترخص بهذا التدخل وامتهان سيادة الدول تحت ستار الاعتبارات الإنسانية بعد أن تحول مجلس الأمن إلى أداة لإضفاء الشرعية على كل التصرفات غير المشروعة، وأصبح كل من يريد مجاملة واشنطن أن يطلق نداء إلى البشير للقبول طوعًا بهذا الاحتلال، فهل يستطيع البشير أن يكسر حاجز الطمع الأمريكي في بلاده وأن يقدم لواشنطن مغريات من ثروات السودان تلهيها عن التفكير في غزوه، خاصة وأن البيئة الدولية والإقليمية تبدو مثالية لمثل هذه التصرفات الأمريكية. فهل يحترم العالم العربي وإفريقيا هذه الشرعية الدولية حتى وهو يعلم مدى الفساد الذي يغذي أوصال هذه الشرعية ؟ وهل تجازف دول بإرسال قوات إلى دارفور لتنفيذ مهام مستحيلة، وهي تعلم بالمخاطر، أم أن الغزو الدولي المتدثر بأسماء الشرعية الدولية لا تصح ضده المقاومة، مادام الغزو يتم باسم المجتمع الدولي وضد حكومة مارقة أصرت على استقلال بلادها ولكنها قصرت في حق جزء من شعبها فلم تعد تستحق حضانة هذا الجزء الذي انتقل بقرار مجلس الأمن، وهو السلطة العامة الدولية في مثل هذه الأحوال ، إلى رعاية نظام الانتداب الدولي الجديد. والسؤال الأخير: هل تقسيم السودان قدر مقدور أم أن التقسيم سبيل إلى الحصول على ثروته وإذلاله . ربما يمكن الإجابة جزئيًا على هذا السؤال الاساسى، حيث نعتقد أن الهدفين وهما: تمزيق السودان والاستحواذ على ثرواته ، وتغيير المعادلات الإقليمية في المنطقة العربية والإفريقية هو المشروع الأمريكي الكبير، ولذلك فإنني

أشعر بالاستغراب لعدم تحمس الدول الأفريقية لمساندة السودان ضد تقسيمه واستغلاله ، وهو عدوان على دولة أفريقية .

سوف يكون الموقف العربي والأفريقي من الضغوط الدولية الأخيرة على السودان هو محك إخلاص هذه الدول ، وإلا أمست النظم الإقليمية العربية والأفريقية محل شك كبير .

والحق أن النظام العربي ظهر غائبًا تمامًا في تجارب سابقة مقارنًا بالنظام الأفريقي فهل تنجح الضغوط الأمريكية على ليبيا في تغيير موقفها الموالي للسودان ، والحاسم في تحديد المواقف الأفريقية ؟ وهل ينجح الابتزاز الأمريكي لليبيا بإعادة فتح ملف لوكيربي وغيره من الملفات الخاصة بالإرهاب ، في الوقت الذي تقدم فيها الجوائز الدبلوماسية لليبيا في تعديل مسار الموقف الليبي؟ .

المبحث الثالث

مستقبل الصراع فى دارفور

قرارت الحكومة السودانية بإصرار فرض ممثل كوفي أنان فى دارفور بسبب إنحرافه عن مهمته، وهذا التطور هو جزءاً من تفاقم الصراع فى دارفور. ولعل السؤال الملح خلال تطورات الأحداث الحادة فى دارفور والتى اصبحت عنواناً دائماً فى الإعلام الدولى تتزاحم مع المسألة النووية فى كوريا وإيران حتى ظن البعض أن هذه المشاكل الثلاثة المتفجرة تتساوى فى أهميتها عند الطرف الأخر الذى يمسك بخطوط هذه المشاكل وهو الولايات المتحدة بل إن اهمية هذه المشاكل لدى المتابع تختلف تماماً فى أولوياتها لدى الإدارة الأمريكية. ولا شك أن قضية دارفور تحتاج إلى متابعة يومية لسببين رائيسين السبب الأول هو الحالة الإنسانية التى تتحدث عنها الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والتى تصور الأمر على أنه نزيف بشرى لا يحتمل التأجيل وأن سبب هذه المذابح هى الحكومة السودانية التى تتستر عليها أو تشارك فيها ولا تريد لها أن تتوقف. بل إن بعض التقارير وصلت فى فلسفة الموقف إلى درجة الاعتقاد بأن الحكومة السودانية تقوم بهذه المجازر لإحداث تغير جوهرى فى موازين القوى الحاكمة لخريطة الإقليم والذى يصل عدد سكانه ومساحته إلى سدس سكان ومساحة السودان. معنى ذلك أن الحكومة السودانية وهى طرف أساسى فى المعادلة تحاول أن تسيطر على عناصر الموقف فى دارفور. أما السبب الثانى فهو إصرار الولايات المتحدة عما تسميه مسارعة المجتمع الدولى لإنقاذ دارفور وأنه لاسبيل إلى إنقاذ دارفور إلا بالتصدى للحكومة السودانية وإبعادها عن الإقليم وذلك عن طريق نشر قوات دولية فيه. ومن الواضح أن البعد الإنسانى هو الذى يتقدم لكى يبرز البعد السياسى أو بعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة تصور الموقف على أنه مسألة إنسانية بحته وأن الآثار السياسية المرتبطة بإبراز هذا البعد الإنسانى تتصادم مع الموقف المعاكس للحكومة السودانية. بينما ترى الحكومة

السودانية أن القضية أولاً وأخيراً قضية سياسية محركها الأساسى هو الرغبة الأمريكية والإسرائيلية فى السيطرة على إقليم دارفور بموارده الضخمة وموقعة الاستراتيجى المميز بالإضافة إلى اعتقاد الحكومة السودانية أن البعد الإنسانى لايعدو أن يكون ذريعة للأطماع السياسية. ومن هذا يتبين لنا موقفان متناقضان هما الموقف الأمريكى والموقف السودانى. من ناحية تبدو الولايات المتحدة ووراءها المجتمع الدولى ومجلس الأمن ومجموعة كبيرة من قراراته لإنقاذ ملايين المعذبين والمشردين وضحايا المذابح، ومن ناحية أخرى تبدو الحكومة السودانية وكأنها تصارع تيارا طاغيا تتسع تحالفاته كل يوم بينما تضيق خياراتها كل يوم. فالحكومة السودانية تشعر أنها تدافع عن أراضى السودان ضد مخطط أمريكى يستهدف السودان وأقاليمه وأن التفريط فى المقاومة هو تسليم بهذا المخطط واستسلاما له. بينما ترى الولايات المتحدة أن الحكومة السودانية ترتكب عن عمد أعمالاً إجرامية وحاولات الولايات المتحدة أن تدفع الجهود الدولية نحو بلورة الأوصاف القانونية بحيث تصبح جرائم حرب وإبادة جماعية، ولهذا السبب فقد أسعد واشنطن تصريح الرئيس النيجيرى أبا سانجو الذى رعى إتفاق أبوجا للسلام بين الحكومة السودانية والفصائل فى دارفور، والذى أكد فيه أن الجرائم التى ترتكب فى دارفور هى من قبيل جرائم الإبادة الجماعية، وهو إصطلاح تجنبت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان أن تطلقه على الأوضاع فى دارفور.

ونظن أن تقييم الموقف فى دارفور لتحديد مصير هذا الصراع يتطلب مراجعة دقيقة لأوراق وتحالفات الطرفين المتصارعين. فمن وجهة نظر السودان هو صراع بين الحق والباطل، بين الاستقلال الوطنى والاستعمار الجديد. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة هو صراع بين الخير الذى تريده واشنطن أن ينعم به أبناء دارفور وبين الشر الذى تمثله الحكومة السودانية المتهمة بإرتكاب المذابح والتستر عليها، وهو من وجهة نظر واشنطن صراع بين المجتمع الدولى وبين حكومة مارقة

تفقد شرعيتها كلما أشتد مروقها وتعنتها. وقد تركز الصراع أخيراً على ملف القوة الدولية التى تستميت واشنطن بكل الطرق لنشرها وتستعين بالجميع من أجل تحقيق هذه الغاية. يقابل ذلك إصرار سودانى لم تؤثر فيه حتى الآن كل محاولات كسر واحتوائه أو حتى القفز عليه وتجاوزه. نتج عن الصدام المباشر المزيد من الضغوط الأمريكية المباشرة على السودان، وظهور إقتراح تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى بتقديم مجموعة من الحوافز والإغراءات والتهديدات أيضاً التغلب على رفض الحكومة السودنية نشر القوة الدولية. ترتب على جمود الصراع عند نقطة معينة أيضاً تجدد المحاولات الأمريكية المباشرة إتجاه الخرطوم مثل التلويح بالتدخل العسكرى ونشر القوة الدولية ضد رغبة السودان، وكذلك تقديم الوعد للرئيس السودانى بلقاء الرئيس بوش وفرص تحسين العلاقات السودانية الأمريكية. يدخل فى ذلك أيضاً إرسال المبعوثين من الجانبين القيام بإتصالات مباشرة مع القيادة الأمريكية والسودانية. ترتب على ذلك من ناحية ثالثة أن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أقترح الاكتفاء بالقوة الإفريقية وتركيز مساعدات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة السودانية ومع القوة الإفريقية وهو إقترح لم يجد إرتياحا عند واشنطن فتجاهلته وشنت حملة غاضبة على صاحب الإقتراح. على الجانب الأخر لحظت الحكومة السودانية تمسك واشنطن بالقوى الدولية ولذلك حاولت تفنيد الأسباب المعلنه بإرسال هذه القوى بل أكدت أن القوى الدولية لاتستطيع أن تحل مشكلة سياسية إجتماعية، وكلما ذاد إلحاح واشنطن على القوى الدولية كلما ذادت شكوك السودان فى نوايا واشنطن مما يدفع السودان إلى المزيد من الرفض. وقد اتجهت الحكومة السودانية أخيراً إلى العناية ببعض جوانب التى أثارتها واشنطن فى دارفور. فبدلا من إحالة المتهمين إرتكاب جرائم فى دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية أقترحت الحكومة السودانية إنشاء دوائر قضائية خاصة بهذا النوع من الجرائم فقط ولكنها لحظت أن الحكومة الأمريكية لايهما الجرائم وضحايها بقدر ما يهمها المسؤلين السودانين الذى تتهمهم

بإرتكاب هذه الجرائم. من ناحية أخرى شدد السودان على أن الأموال المقترح إنفاقها على القوة الدولية يمكن أن تنقذ الضحايا فى دارفور إذا تعاونت الدوائر الدولية مع الحكومة السودانية، من ناحية ثالثة يرى السودان أن القوة الإفريقية كافية ولكن هذه القوة لاتستطيع أن تعمل على أساس صحيح مادام المتمرردون لم يوقعو إتفاق السلام ومادامت أوربا والولايات المتحدة لم تفى بما تعهدت به لدعم القوة الإفريقية، وهى بدلا من ذلك نفضت يدها عن هذه القوة وقفزت إلى إقتراح القوات الدولية دون مقدمات. وفى مواجهة الشكوى من الموقف الإنسانى أعلن السودان أنه وضع خطة مدتها شهرين بنزع سلاح قبائل الجنجويد، وهو إلتزام قديم توارد ذكره فى قرارات مجلس الأمن، كما أنه إلتزام على الحكومة السودانية فى إتفاق السلام الموقف فى أبوجا.

فإذا لم يكن لدى واشنطن مخطط للقضاء على السودان والإستلاء على دارفور فإننا نعتقد أن هناك الكثير من العناصر التى يمكن العمل والتفاعل معها والتعاون بحسن نية فى إطارها لحل مشكلة دارفور وأهم هذه العناصر هى: مبادرات الحكومة السودانية المتعاقبة لتسوية الأزمة، وعدم تحمس أوربا بالخط الأمريكى فى دارفور والتفهم الإفريقى الواسع وكذلك العربى لموقف السودان من القوة الدولية، وهو الذى أضطر مجلس الأمن فى سبتمبر الماضى إلى تقرير استمرار القوة الإفريقية حتى ديسمبر ٢٠٠٦ فى دارفور لعل هذه المهلة يمكن الاستفادة بها للتوصل إلى تسوية لملف القوة الدولية.

نحن نعتقد أن واشنطن تسعى إلى إضعاف الموقف السودانى المناهض للقوة الدولية ولا تهتم بالمبادرات السودانية وتقوم بتحريض الجميع ضد السودان خاصة فى موضوع القوة الدولية، ولا يمكن أن تقبل واشنطن من السودان بأقل من الموافقة على نشر هذه القوة حتى بات المراقبون يتوقعون إنهيار الموقف السودانى بأى ثمن، فما هو مستقبل هذا الصراع على ضوء هذا التحليل ومستقبل السياسة الأمريكية فى

دارفور إن استمر الرفض السودانى أو أضطر إلى التراجع، وما أثر ذلك على مجمل الأوضاع فى السودان وما جاوره فى الحالتين.

الظاهر أن إصرار واشنطن على اختزال قضية دارفور فى ملف القوة الدولية، وتراجع التأييد الداخلى والدولى بشكل عام بسبب الضغط الأمريكى للموقف السودانى يضع علامة استفهام كبيرة على الوجهة التى يتجه إليها هذا الصراع.